أثر خاصية الموثوقية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تطوير أداء إدارة مخاطر الائتمان: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي العراقي

محمد طلعت محمد البياتي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر خاصية الموثوقية كأحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تطوير ادارة مخاطر الائتمان، في القطاع المصرفي العراقي.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقوائم الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من (المحللين الماليين، المحاسبين في قسم المخاطر، المحاسبين في قسم الائتمان)، واعتمد الباحث على العينة الحكمية Judgmental Sampling، نظراً لعدم توافر المعلمات الإحصائية لفئات الدراسة، وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد علي أسلوب العينات الإحصائية في تحديد عينة الدراسة وقد بلغت عينة الدراسة (١٤٨) مفردة، وكانت عينة حصر شامل، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لخاصية الملائمة في تطوير إدارة مخاطر الائتمان ، ووجود ضعف وقصور في بعض جوانب التدريب والتطوير، وتوصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالتدريب والتطوير لكوادر المصرف عامة والكوادر العاملة في قسمي الائتمان والمخاطر خاصة.

المنارة للاستشارات
ww

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of reliability property as one of e outputs accounting information system of electronic in the development of credit risk management, In the Iraqi banking sector.

To achieve the objectives of the study, the researcher used descriptive and analytical approach, and lists of the survey as a key tool to collect data from the study population consisting of (Financial analysts, accountants in the risk department, accountants in the credit department), and adopted a researcher on the Governance sample Judgmental Sampling, due to the lack of statistical parameters of the categories of study and thus cannot rely on the style of statistical sampling in the study sample identification has a single sample of (148), and the sample was comprehensive inventory, the study found no significant effect appropriate for a property in the development of credit risk management, and the existence of weaknesses and deficiencies in some aspects of training and development, the study recommends increased attention to training and development of staff General Bank and cadres working in special sections of credit and risk.

المنارة للاستشارات
ww

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث:

تعتمد أغلب المنظمات المعاصرة في الوقت الحاضر على تطبيقات نظام المعلومات المحاسبية الذي يهدف إلى تزويد المستفيدين بالمعلومات الضرورية في الوقت والدقة والكمية والنوعية المناسبة عن أنشطة المنظمة كافة بغية صنع واتخاذ القرارات من قِبَل هؤلاء المستفيدين في مختلف المستويات الإدارية، وتتسم المعلومات المحاسبية بطبيعتها بخصائص معينة تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي على إثباتها والاعتراف بها، وهي بذلك تقدم معلومات مالية تترجمها أرقام تُصاغ على شكل تقارير وفقاً للغرض المطلوب منها، من هنا تظهر أهمية توفر نظم معلومات محاسبية فعالة وكفؤة لترشيد القرارات الإدارية في منظمات الأعمال ولمساعدة الإدارة في حل المشكلات التي تواجهها، وكذلك تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرار ذوي العلاقة والتي يكون لها دور إيجابي في دعم واستمرارية هذه المنظمات (العباسي، ٢٠١٦، ص: ١٢٣).

لذلك تتجه الكثير من البنوك في عصرنا الحالي إلى استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وذلك للاستفادة من تطبيقاتها في إدارة مخاطر الائتمان، حيث يستفاد من قدرات الحاسب الآلي في إجراء العمليات الحسابية المعقدة واستخدام الأساليب الكمية والنماذج الرياضية في تحليل البيانات وعلاج المشكلات، حيث تعتبر هذه النظم الإلكترونية إحدى الضوابط المهمة في مجال تقويم المعلومات المفيدة عن قياس مخاطر الائتمان في البنوك لما تتمتع به من خصائص تتصف بالتوقيت الملائم والموثوقية مثل تقييم معلومات فورية عن العملاء الذين يتأخرون في سداد القروض بجانب السرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية وتقديم المعلومات اللازمة وإجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي يطلبها النظام مثل فحص الحد الأدنى للائتمان وضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية للتقارير المالية (EFRS) مما

المنارة للاستشارات
ww

يجعل المخرجات أكثر دقة وموثوقية ويعتمد عليها في قياس مخاطر الائتمان (السيد، ٢٠١٥، ص: ١٣٤).

ثانياً: مشكلة الدراسة:

ينطلق الباحث في تحديد مشكلة الدراسة من خلال عدد من المنطلقات التي تمثل عقبة أمام الشركات الصناعية العراقية والتي بدورها تجعلها غير مواكبة للتطورات الاقليمية والدولية، ويمكن توضيح يمكن القول إن مشكلة الدراسة تتمثل **(بضعف تطوير ادارة مخاطر الائتمان الأمر الذي يزيد من هذه المخاطر الكبيرة في المصارف ويعود السبب في ذلك الى ضعف توظيف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية للاستفادة منها في الحصول على الموثوقية للمعلومات الخاصة بالعميل والتي تساعد في تطوير إدارة مخاطر الائتمان وبالتالي مساعدة متخذ القرار**

في منح او عدم منح الائتمان، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الظواهر السلبية منها ارتفاع معدل الديون المشكوك في تحصيلها (الديون المتعثرة)، وانخفاض نسب السيولة في بعض المصارف لعدم قدرة العملاء على السداد في الفترات المحددة للائتمان)

ثالثاً: أهداف البحث:

١- التعرف على طبيعة خاصية موثوقية المعلومات؛ في المصارف العراقية، محل الدراسة.
٢- التعرف على طبيعة ادارة مخاطر الائتمان؛ في المصارف العراقية، محل الدراسة.
٣- دراسة تأثير موثوقية المعلومات، في تطوير ادارة مخاطر الائتمان، في المصارف محل الدراسة.
٤- التوصل الى عدد من النتائج، والتوصيات؛ التي من شأنها أن تساعد، إدارة المصارف العراقية، والباحثين، والمهتمين بهذا المجال في تطوير ادارة

المنارة للاستشارات
ww

مخاطر الائتمان من خلال موثوقية المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

رابعاً: أهمية الدراسة:

١ـ الأهمية النظرية

أـ تنبثق من أهمية المتغيرات التي تناولتها الدراسة، ودورها في تطوير المنظمات، بوصفها متغيرات معاصرة، ولاسيما؛ في جانبها النظري، الذي تضمن خلاصة أهم إسهامات الباحثين، في مجال التخطيط لموثوقية المعلومات في تطوير ادارة مخاطر الائتمان.

بـ يساهم هذا الموضوع؛ في تأصيل مفهوم الموثوقية، الذي يدعم ويؤثر في تطوير ادارة مخاطر الائتمان.

٢ـ الأهمية التطبيقية:

أـ الدراسة يتم تطبيقها على القطاع المصرفي العراقي؛ حيث إن القطاع المصرفي العراقي أصبح أحد أهم الدعائم التي يرتكز عليها العمل المؤسساتي، والاقتصاد القومي العراقي.

بـ تعد هذه الدراسة محاولة، لتحديد، إمكانية تأثير خاصية الموثوقية، في تطوير إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العراقية، محل الدراسة.

جـ تستطيع المصارف العراقية محل الدراسة، من خلال نتائج الدراسة الميدانية، التعرف على جوانب القصور لديها؛ والتي تحول دون تطوير ادارة مخاطر الائتمان.

دـ تستمد الدراسة أهميتها من النتائج المتوقعة منها؛ والتي يمكن أن تسهم في تفعيل موثوقية المعلومات في تطوير إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العراقية.

خامساً: فروض البحث:

من خلال المشكلة محل الدراسة وتماشياً مع أهداف الدراسة، تم صياغة الفرض التالي:

المنارة للاستشارات
ww

توجد علاقة تأثيرية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المتمثلة بخاصية الموثوقية في تطوير إدارة مخاطر الائتمان.

سادساً: منهج البحث:

استناداً إلى طبيعة المشكلة التي تتناولها الدراسة والهدف منها والفروض التي تسعى لاختبارها سيعتمد هذا البحث على أساس الجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي

سابعاً: حدود البحث:

تم إجراء هذا البحث في إطار الحدود التالية:

١- **الحدود المكانية:** تقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة على القطاع المصرفي العراقي.

٢- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على أثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني والمتمثل بخاصية الموثوقية في تطوير إدارة مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات البحث وبطريقة مختصرة وذلك من خلال مايلي:-

أولاً: مفهوم خاصية الموثوقية:

ويقصد بهذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تحوز ثقة مستخدميها، وإلا فقدت الهدف منها، والثقة هنا ليست الثقة المطلقة، بل هي عملية نسبية أو بمعنى آخر أن هناك درجات متفاوتة من الثقة، ولتحقيق الهدف من وراء خاصية الثقة، فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تحتوي على مواصفات مكونة لخاصية الثقة، وهي إمكانية التحقق والصدق في العرض والحيدة (الدهراوي، ٢٠١٣، ص:٢٠). ويرى (متولي، ٢٠١٣، ص: ١٦٩)، أنه مع تنوع السياسات والمبادئ

المنارة للاستشارات
ww

والمعايير المحاسبية بين الدول، أصبح هناك شكوك حول إمكانية توافر الخصائص النوعية للمعلومات، وبالتالي عدم الثقة في التقارير المالية المنشورة.

ثانياً: خصائص خاصية الموثوقية:

١- **قابلية التحقق Verifiability:** وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي، أي القدرة على الوصول على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وهناك امكانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحقيق هذه الخاصية، وذلك من خلال استخدام البرامج.

٢- **الحياد (عدم التحيز) Neutrality**: يقصد به تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات، وبموجب هذه الخاصية يجب أن تكون المعلومات المحتوات في القوائم المالية حيادية، ومتحررة من التحيز. وتكون القوائم المالية غير حيادية إذا تضمنت المعلومات التي تم تحديدها او التي تم عرضها بأسلوب للتأثير على اتخاذ القرار في الترتيب لتحقيق نتيجة محددة مقدماً، (Glautier, M, 2011, P:344)

٣- **صدق التعبير (التمثيل) Representational Faithfulness:** ويقصد به وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد اعداد التقرير عنها، والمقصود بالصدق هنا تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد، (محمد، ٢٠١٥، ص: ١٥٦).

ثالثاً: مخاطر الائتمان المصرفي:

في بداية الأمر لا بد من التطرق بشكل سريع لتوضيح الخطر وإدارة المخاطر بصورة عامة من حيث المفهوم حيث تأتي أهمية بيان المخاطرة كمطلب أساسي لفهم إدارة مخاطر الائتمان.

المنارة للاستشارات
ww

يعرف (Keegan) المخاطرة في العمل المصرفي: بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة وتنفيذ استراتيجيته بنجاح، (عبود، ٢٠١٣، ص:٢٦١، نقلاً عن:,Keegan, M, 2003, p: 6).

وعرف (غالي، ٢٠١٣، ص:١٨) إدارة المخاطر بأنها: عملية مستمرة ودائمة التطور تساهم في تحقيق أهداف المنشأة وإضافة القيمة، وذلك باعتبارها جزءاً أساسياً من الإدارة الاستراتيجية للمنشأة، وذلك من خلال قيامها بالعمل بشكل مستمر على تحديد المخاطر التي تُعيق تحقيق أهداف المنشأة، وكذلك تقييم هذه المخاطر، وتبويبها بشكل مجموعات متجانسة حسب مصدرها وأثرها، واقتراح التعامل مع هذه المخاطر، أي أنها تساهم بفعالية في إدراك الجوانب الإيجابية والسلبية لكل نوع من أنواع المخاطر، من خلال تعظيم احتمالات النجاح وتدنية احتمالات الفشل التي قد تؤثر على أهداف المنشأة.

ويتفق الباحث مع دراسة (غالي) بأن أهداف إدارة المخاطر بصفة عامة تتمثل في هدفين أساسيين هما: الأول هدف وقائي (بمعنى التنبؤ بالمخاطر المتوقعة قبل حدوثها)، الثاني هدف علاجي أو تصحيحي (تخفيض خسائر المخاطر الفعلية عند حدوثها).

١- مفهوم مخاطر الائتمان:

عرفت المخاطر الائتمانية بأنها: هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتتمثل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

فكلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً لتواريخ المحددة لذلك، ويكون

المنارة للاستشارات
ww

خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله، كذلك فإن قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، (بلعزوز، ٢٠١٣، ص: ١٨٢-١٨٣).

وعرفت مخاطر الائتمان بأنها احتمالية اخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد، (عنانزة، ٢٠١٤، ص:٢١٥).

٢- مناهج إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية.

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحها كما يلي:

أ- **المنهج الأول:** ويعرف بـ (المنهج التمييزي) ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة من شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتُركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

ب- **المنهج الثاني:** ويعرف بـ (المنهج التجريبي) بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

المنارة للاستشارات
ww

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقاً يُسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموماً تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من: إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث، تركز المخاطر، قياس المخاطر، مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقاً للقواعد القانونية، (عطا، ٢٠١٠، ص:١٩١).

رابعاً: أنواع المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث نتيجة كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي:

١- **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

٢- **مخاطر الربحية مقابل الائتمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

٣- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهما نذكر: خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية، وخطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: أن يلجأ إلى إخفاء معلومات عن

المنارة للاستشارات
ww

شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية، وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ٣ شهور بعد حلول موعد السداد، لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه ل ٣ سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

٤- **مخاطر تآكل الضمانات:** عادةً ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفادياً لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموماً تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، والتنازلات.

٥- **مخاطر التركيز:** تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية:

أ- العملاء: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

ب- النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية.

ج- الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلاً.

المنارة للاستشارات
ww

د- **د-الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

٦- المخاطر السياسية والقانونية: بعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسئولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطراً حقيقياً على صناعة خدمتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضاً ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي في الدولة، (مفتاح، ومعارفي، ٢٠٠٧، ص:٧، **نقلاً عن:** المطيري، ٢٠١٢، ص: ٤٠-٤١).

٧- مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي: ضعف تخطيط السيولة الكافية بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة، التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية، وتأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

٨- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: يجب عند منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل، ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموماً ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع للآجال المتوسطة أو

المنارة للاستشارات
ww

طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

٩- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على: عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن ٢٥% مثلاً كحد أقصى، ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ٦ شهور ويشترط وجود مبررات قوية، يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة، يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام، يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات، وتجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

١٠- مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

١١- مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسئولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

المنارة للاستشارات
ww

١٢- مخاطر الإخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات الائتمان) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخصوص الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وأن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطرة كبيرة.

١٣- مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالمعلومات (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة، (عطا، ٢٠١٠، ص:١٨٤-١٨٥).

والشكل التالي يبين انواع المخاطر الائتمانية.

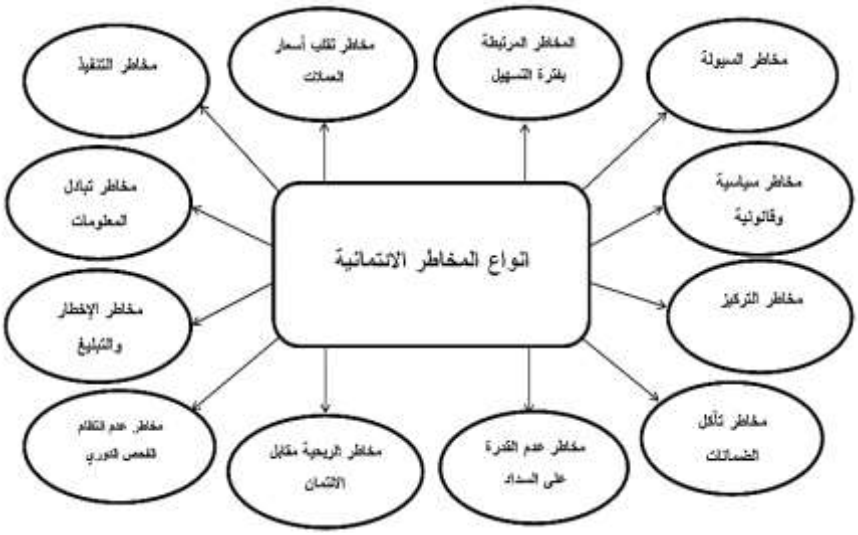

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل رقم (١) انواع المخاطر الائتمانية

المنارة للاستشارات
ww

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين خاصية الموثوقية وتطوير أداء إدارة مخاطر الائتمان

تعتبر خاصية الموثوقية الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تعني قدرة المعلومات في التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يُمّكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، ولكي تكون المعلومات مفيدة، فلا بدّ لها من أن تكون محل ثقة المستخدم، فالمعلومات المحاسبية تعد موثوقاً بها لو أن المستخدمين استطاعوا الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة، فالمعلومات المحاسبية تُعد موثوقاً بها لو أن المستخدمين استطاعوا الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والاحداث الخاصة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي والتقديرات التقريبية قد لا تكون دقيقة ومع ذلك فيجب أن تكون موثوقاً بها لأن الهدف هو تقديم معلومات التي يثق بها المستخدمون، (ناصر، ٢٠١٢، ص:٧٩)، وأوضحت دراسة (Dumitru, G, 2011, P:3)، أن خاصية الموثوقية تعتبر الخاصية الأساسية الأولى للتقارير المالية، ومهمتها هي تمكين التقارير المالية بدون أي تحيز أو أخطاء، لذا بإمكانها أن تكون مفيدة للقرارات في بيئة الأعمال، وتكون المعلومات موثوق فيها عندما لا تحتوي على أخطاء كبيرة، وليس جزئية ما يُمكن المستخدمين من الوثوق فيها أي تُعبر بصدق عما يقصد أن تُعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويرى الباحث لكي تكون المعلومات مفيدة يجب ان تتصف بالموثوقية، والمعلومات تكون موثوقة إذا اتصفت بالخصائص التالية: (قابلية للتحقق، والحياد، والصدق في التعبير، والتحرر من الاخطاء المادية)، حيث يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال مدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، لذلك كلما

المنارة للاستشارات
ww

كانت المعلومات تتصف بالموثوقية كلما زاد اطمئنان متخذ القرار واستطاع الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة، وبالتالي فهذه الخاصية مهمة جدا بالنسبة لمتخذ القرار الائتماني فهي تساعده في اتخاذ قرار سليم وموثوق في منح الائتمان، وعليه يمكن القول أن خاصية الموثوقية تساعد كثيرا في تطوير ادارة مخاطر الائتمان من خلال تقديم المعلومات الموثوقة مما يقلل كثيرا من مخاطر الائتمان.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

اولاً: مجتمع البحث:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، بذلك فإن مجتمع البحث هو جميع الأفراد الذين يكونون موضع مشكلة البحث، وبناءً على مشكلة البحث وأهدافه فإن المجتمع المستهدف هو (المدراء الماليين، والمحاسبين في قسم المخاطر، والمحاسبين في قسم الائتمان) في المصارف محل الدراسة في محافظة بغداد.

ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣-٢) الذي يوضح توزيع العاملين في المصارف قيد البحث مع النسبة المئوية.

جدول رقم (١) توزيع مجتمع الدراسة حسب المصرف

م	اسم المصرف	النشاط	سنة التأسيس	رأس المال بالمليار دينار	المدراء الماليين	المحاسبين في قسم المخاطر	المحاسبين في قسم الائتمان
١	مصرف الرافدين	حكومي	١٩٤١	٤٠٠	٣	١٠	٩
٢	مصرف الرشيد	حكومي	١٩٨٨	٣٠٠	٣	١٠	٨
٣	المصرف العقاري	حكومي	١٩٤٨	٣٠٠	٣	٨	٦

المنارة للاستشارات
ww

٤	المصرف العراقي للتجارة TPI	مختلط	٢٠٠٣	٥٠٠	٣	٩	٨
٥	مصرف الخليج التجاري	أهلي	١٩٩٩	٣٠٠	٣	٧	٧
٦	مصرف بغداد	أهلي	١٩٩٢	٢٥٠	٣	٣	٢
٧	مصرف الائتمان	أهلي	١٩٩٨	٣٢٠	٣	٣	٣
٨	مصرف بابل	أهلي	١٩٩٩	٢٥٠	٣	٥	٣
٩	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	أهلي	١٩٩٢	٢٥٠	٣	٣	٣
١٠	مصرف الشمال	أهلي	٢٠٠٣	٣٠٠	٣	٦	٥
	الإجمالـــــــــي				٣٠	٦٤	٥٤

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: عينة البحث:

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة، وقد اعتمد الباحث في تحديد مفردات هذه العينة على أسلوب العينة الحكمية Judgmental Sampling، نظرا لعدم توافر المعلمات الإحصائية لفئات الدراسة، وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد على أسلوب العينات الإحصائية في تحديد عينة الدراسة.

بلغ عدد الاستمارات الموزعة (١٤٨) استمارة، وقد تم استرداد (١٣١) استمارة، نسبة الاسترداد بلغت (٨٨.٥١%) تقريباً من الاستمارات الموزعة وقد تم استبعاد عدد(٥) استمارة لعدم اكتمالها، لتكون الاستمارات التي تم تحليلها (١٢٦) وبنسبة (٨٥.١٣%).

ويمكن للباحث توضيح ونسبة عينة البحث والاستمارات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل من خلال الجداول و(٢) كما يلي:

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم (٢) مجتمع وعينة البحث والاستمارات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل

مجتمع الدراسة	العينة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات والمستبعدة	العينة القابلة للتحليل	نسبة الاستمارات القابلة للتحليل
المحللين الماليين	٣٠	٣٠	٢٧	٢	٢٥	%٨٣.٣٣
المحاسبين في قسم المخاطر	٦٤	٦٤	٥٥	١	٥٤	%٨٤.٣٨
المحاسبين في قسم الائتمان	٥٤	٥٤	٤٩	٢	٤٧	%٨٧.٠٤
المجموع	**١٤٨**	**١٤٨**	**١٣١**	**٥**	**١٢٦**	**%٨٥.١٣**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليلات الاحصائية.

ثالثاً: أداة البحث:

تمثلت أداة الدراسة الميدانية في استمارة لاستقصاء الرأي، موجهة الى المدراء الماليين والمحاسبين في قسم المخاطر والمحاسبين في قسم الائتمان في المصارف الحكومية والخاصة المنتشرة في عموم محافظة بغداد.

وذلك للتعرف عل آرائهم حول واقع خاصية الموثوقية وتأثيرها في تطوير ادارة مخاطر الائتمان. وقد تم تصميم قوائم الاستبيان في هذه الدراسة لتكون الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات الميدانية، بهدف تحقيق أهداف الدراسة، واختبار صحة فرضية الدراسة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية:

قام الباحث باستخدام بعض الاساليب الإحصائية، لتحليل نتائج الدراسة، وهي:

النسب المئوية: حيث تم حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة، حسب النسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة لكل مفردة من مفردات الاستبانة من المعادلة.

المنارة للاستشارات
ww

الانحراف المعياري، ومعامل التباين: وهو الجذر التربيعي للتباين، ومن الملاحظ أن الانحراف المعياري يقاس بنفس وحدات المتغير محل ظاهرة الدراسة، ويعد الانحراف المعياري هو أفضل مقاييس التشتت، وأشهرها استخداماً، بالرغم من صعوبة حساباته حال كبر حجم العينة، ولكن الحاسب الآلي سهل هذه الصعوبة.

المتوسط الحسابي: ويشمل مجموع مفردات عينة الدراسة /عدد اجمالي العدد.

تحليل الانحدار الخطي البسيط.

تحليل ANOVA.

تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS، لاستخراج نتائج التحليلات الاحصائية السابقة. واستخدم الباحث درجة الحرية، عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، لمعرفة مدى دلالة الفروقات بين التكرارات

خامساً :التحليل الوصفي ونتائج اختبار الفرض للدراسة الميدانية.

- الإحصاء الوصفي حول أثر العلاقة بين خاصية موثوقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وتطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي من وجهة نظر عينة الدراسة (المحللين الماليين، المحاسبين في قسم المخاطر، المحاسبين في قسم الائتمان)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط اراء المحللين الماليين حول العنصر " يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني معلومات تتسم بالحياد والبعد عن التحيز والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرار الائتماني الرشيد " بمتوسط (4.56). وانحراف معياري (.583). وارتفاع متوسط آراء المحاسبين في قسم المخاطر حول العنصر يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني معلومات تتسم بالحياد والبعد عن التحيز والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرار الائتماني الرشيد " بمتوسط (4.56) وانحراف ، بينما ارتفع متوسط اراء المحاسبين في قسم الائتمان حول العنصر " يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني معلومات تتسم بالحياد والبعد عن التحيز والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرار الائتماني الرشيد " بمتوسط (4.55) وانحراف معياري (.672)، ويتضح (.503)

المنارة للاستشارات
ww

انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة.

ويبين الجدول رقم (٣) الاحصاء الوصفي لا راء فئات الدراسة حول أثر العلاقة بين خاصية موثوقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وتطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي.

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول أثر العلاقة بين خاصية موثوقية المعلومات وتطوير إدارة مخاطر الائتمان

العناصر	ترميز العناصر	المحللين الماليين		المحاسبين في قسم المخاطر		المحاسبين في قسم الائتمان	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
تساعد خاصية الموثوقية المتولدة من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الائتمانية.	**X18**	4.28	.737	4.46	.605	4.11	.814
إمكانية التحقق من جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الناتجة عن وجود نظام معلومات محاسبي إلكتروني.	**X19**	4.16	.898	4.04	.990	3.91	1.139
تتميز البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها.	**X20**	4.00	.577	3.94	.787	3.68	.810

المنارة للاستشارات
ww

ينتج نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في المصرف معلومات تتسم بالشفافية والتطابق مع احتياجات متخذي القرارات الائتمانية.	**X21**	4.44	.507	4.28	.787	4.40	.712
في حالة توافر نظام محاسبي إلكتروني في المصرف فإنه يوفر معلومات على درجة عالية من التطابق بينها وبين التقارير المراد اعدادها مما يزيد من كفاءة اتخاذ القرارات الائتمانية.	**X22**	4.52	.510	4.44	.925	4.23	.758
يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني معلومات تتسم بالحياد والبعد عن التحيز والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرار الائتماني الرشيد.	**X23**	4.56	.583	4.56	.572	4.55	.503
في حالة توفر نظام معلومات محاسبي إلكتروني في المصرف فإنه ينتج معلومات أكثر ثقة تؤدي إلى زيادة أداء المصرف.	**X24**	4.48	.510	4.30	.768	4.17	.637

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليلات الاحصائية.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال واليز (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من

المنارة للاستشارات
ww

متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين اراء فئات الدراسة حول أثر العلاقة بين خاصية موثوقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وتطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي.

- نتائج اختبار الفرض **توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة احصائية بين خصائص نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني (خاصية الموثوقية) وتطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي".** ويبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٤) يوضح قياس التباين في أراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis)

العناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value	
تساعد خاصية الموثوقية المتولدة من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الائتمانية.	المحللين الماليين	25	62.68	.076	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	70.71		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	55.65		
	الإجمالي	126			
إمكانية التحقق من جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الناتجة عن وجود نظام معلومات محاسبي إلكتروني.	المحللين الماليين	25	67.28	.770	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	63.80		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	61.15		
	الإجمالي	126			

المنارة للاستشارات
ww

العناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value	
تتميز البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها.	المحللين الماليين	25	68.68	.139	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	67.64		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	55.99		
	الإجمالي	126			
ينتج نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في المصرف معلومات تتسم بالشفافية والتطابق مع احتياجات متخذي القرارات الائتمانية.	المحللين الماليين	25	64.96	.649	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	60.44		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	66.24		
	الإجمالي	126			
في حالة توافر نظام محاسبي إلكتروني في المصرف فإنه يوفر معلومات على درجة عالية من التطابق بينها وبين التقارير المراد اعدادها مما يزيد من كفاءة اتخاذ القرارات الائتمانية.	المحللين الماليين	25	66.40	.094	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	69.20		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	55.40		
	الإجمالي	126			
يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني معلومات تتسم بالحياد والبعد عن التحيز والتي بدورها تساعد في اتخاذ	المحللين الماليين	25	64.34	.963	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	63.96		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	62.52		

المنارة للاستشارات
ww

العناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value	
القرار الائتماني الرشيد.	**الإجمالي**	126			
في حالة توفر نظام معلومات محاسبي إلكتروني في المصرف فإنه ينتج معلومات أكثر ثقة تؤدي إلى زيادة أداء المصرف.	المحللين الماليين	25	72.08	.125	غير معنوية
	المحاسبين في قسم المخاطر	54	65.56		
	المحاسبين في قسم الائتمان	47	56.57		
	الإجمالي	126			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليلات الاحصائية.

يتضح من نتائج جدول رقم (٤) أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينة الدراسة حول أثر خاصية موثوقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم P–Value أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على وجود اتفاق بين متوسط أراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي. وذلك لقياس التأثير الإيجابي لأهم المتغيرات المستقلة (الخصائص الدالة على موثوقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي) التي تؤثر في المتغير التابع (متوسط أراء فئات الدراسة حول تطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي)، ويعرض جدول رقم (٥) تقديرات نماذج الانحدار المتدرج:

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم (٥) نموذج الانحدار الخطي لتحديد الأثر التفاعلي للمتغيرات الأكثر تأثيراً على تطوير إدارة مخاطر الائتمان

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة B	T.Test القيمة	T.Test مستوى المعنوية	F.Test القيمة	F.Test مستوى المعنوية	R2
الجزء الثابت	.220	.498	.619			
ينتج نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في المصرف معلومات تتسم بالشفافية والتطابق مع احتياجات متخذي القرارات الائتمانية. **(X21)**	.229	4.238	.000			
في حالة توفر نظام معلومات محاسبي إلكتروني في المصرف فإنه ينتج معلومات أكثر ثقة تؤدي إلى زيادة أداء المصرف. **(X24)**	.177	3.118	.002			
تساعد خاصية الموثوقية المتولدة من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الائتمانية. **(X18)**	.180	3.694	.000	**18.876**	***.000**	**%69.8**
يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني معلومات تتسم بالحياد والبعد عن التحيز والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرار الائتماني الرشيد. **(X24)**	.228	3.404	.001			
إمكانية التحقق من جودة	.096	2.746	.007			

المنارة للاستشارات
ww

المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الناتجة عن وجود نظام معلومات محاسبي إلكتروني. (**X19**)						
تتميز البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها. (**X20**)	.119	2.493	.014			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليلات الاحصائية.

١- معامل التحديد (R Square):

يقيس النسبة المئوية لما تفسره المتغير المستقل في قيم المتغير التابع، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك علي القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، ويتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (٦٩,٨%) من التغير الكلي في المتغير التابع تطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي ، وباقي النسبة (٣٠,٢%) يرجع الي الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

٢- اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة (T.Test):

باستخدام اختيار (T.test) نجد أن المتغير المستقل خصائص موثوقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي، ذو تأثير معنوي على تطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

٣- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار(F.test):

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F.test)، وحيث إن قيمة اختبار (F.test) هي (١٨,٨٧٦) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، مما يدل على جودة تأثير المتغير المستقل خصائص موثوقية

المنارة للاستشارات
ww

المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي لنموذج الانحدار على تطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي.

من خلال التحليل السابق يتضح صحة الفرض: **" توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة احصائية بين خصائص نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني (خاصية الموثوقية) وتطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي".**

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا الجزء ملخصًا لنتائج اختبار فروض الدراسة، وكذلك ملخصا لأهم النتائج العامة التي أمكن التوصل إليها من خلال التحليل بالإضافة إلى التوصيات التي يراها الباحث مناسبة من أجل ترسيخ خاصية الموثوقية موضوع البحث بغية النهوض بواقع الحال كما يجب وليس كما هو عليه الحال الآن من أجل زيادة فاعلية المنظمات بشكل عام وتطوير ادارة مخاطر الائتمان بشكل خاص.

أولاً: النتائج

١- لا زال هناك اعتماد كبير في المصارف العراقية على العمل بالنظم المحاسبية اليدوية مما يتسبب بالكثير من الأخطاء في العمل، وأن أغلب عملية ادخال المعلومات في المصارف محل الدراسة لا زالت تقليدية لذا توجب استخدام نظام معلومات محاسبي إلكتروني متطور يعطي معلومات أكثر سرعة ودقة وموثوقية.

٢- من خلال المعايشة الميدانية للباحث تبين عدم الاهتمام بالتدريب والتطوير وورش العمل وضعف المبالغ المخصصة ضمن موازنات المصارف العراقية للتدريب والتطوير سواء لتحديث نظام المعلومات ليتلاءم مع ما موجود في العالم الخارجي أو فيما يخص تطوير ادارة مخاطر الائتمان.

المنارة للاستشارات
ww

٣- ضعف الدور الذي توليه إدارة المصارف في المصارف العراقية لإدارة مخاطر الائتمان مما يقلل من امكانيتها إدراك مخاطر الائتمان وبالتالي فهذا يسبب في زيادة مخاطر الائتمان.

٤- يمكن تطوير إدارة مخاطر الائتمان، إذا ما توفر قياس صحيح ودقيق وموضوعي يعتمد على تخطيط مستقبلي بعيداً عن التحيز لمخاطر الائتمان وتقديم المعلومات بموثوقية تامة وبالتالي يصبح بشكل يفي بالاحتياجات الخاصة المقدمة لمتخذ القرار الائتماني.

٥- لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء عينة الدراسة حول أثر خاصية الموثوقية للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تطوير إدارة مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي العراقي عند مستوى معنوية ٥%، حيث أن قيم P–Value أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على وجود اتفاق بين متوسط آراء فئات الدراسة حول أثر خاصية موثوقية المعلومات في تطوير إدارة مخاطر الائتمان.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما سبق من نتائج هذا البحث يوصي الباحث بما يلي: -

١- اعتماد المصارف محل الدراسة على نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية الذي يعتبر ضروري لعمل المصارف واستمرارها وهو الأساس الذي تعتمد عليه في توفير المعلومات بالموثوقية العالية وبالتالي توفير المعلومات المناسبة لمتخذ القرار الائتماني.

٢- التركيز على عقد دورات وبرامج تدريبية متخصصة وورش عمل بما فيها الإيفادات الخارجية لمواكبة التطور الحاصل في إدارة مخاطر الائتمان لكوادر قسمي المخاطر والائتمان والقائمين على نظام المعلومات المحاسبية وتطوير مهاراتهم للحصول على قدر كافٍ من المعرفة حول استخدام نظام المعلومات المحاسبية وآخر مستجداتها

المنارة للاستشارات
ww

٣- إن التطورات الحديثة في بيئة الأعمال تحتم على المصارف أن تعيد ترتيب بنيتها التحتية، وتدريب مواردها البشرية بما يتلاءم مع بيئة العمل الإلكترونية التي تعتمد على إتمام الصفقات والمعاملات التجارية إلكترونياً، وهو ما يتطلب وجود نظام معلومات محاسبي إلكتروني تتوافر فيه العوامل الضرورية لإتمام عملية إدارة المخاطر الائتمانية وسبل تطويرها.

٤- زيادة الدور الذي توليه إدارة المصارف في المصارف العراقية لإدارة مخاطر الائتمان لزيادة امكانيتها في إدراك مخاطر الائتمان وبالتالي الحد من مخاطر الائتمان.

المنارة للاستشارات
ww

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) العباسي، علاء عبد السلام مصطفى محمد، (٢٠١٦)، دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة: دراسة تطبيقية على عينة من المنظمات الحكومية العاملة في محافظة ميسان بالعراق، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية-شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية**، غزة، المجلد ٢٤، العدد ٤، ص، ١٢٣.

٢) السيد، إيناس سيد محجوب، (٢٠١٥)، **دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة ام درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.

٣) الدهراوي، كمال الدين مصطفى، وهلال، عبد الله عبد العظيم، (٢٠١٣)، **المحاسبة كنظام للمعلومات**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.

٤) متولي، أحمد زكي حسين، (٢٠١٣) تحليل تفضيلات المراجعين لاستراتيجيات اعداد المعايير المحاسبية وانعكاساتها على تطوير مراحل المراجعة الخارجية مع دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد ٤

٥) محمد، بهمان رفيق، (٢٠١٥)، مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة السمنت-السليمانية، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العراق، المجلد ٥، العدد ٢.

٦) عبود، ريم محمد، (٢٠١٣)، أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة، **مجلة جامعة البعث**، المجلد ٣٥، العدد ١، سوريا.

٧) غالي، أشرف أحمد محمد، (٢٠١٣)، الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز أداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية: إطار مقترح، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، "تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقد في رحاب كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، خلال الفترة ٧ – ٨ أبريل**، مصر.

٨) بلعزوز، بن علي، قندور، عبد الكريم، حبار، عبد الرزاق، (٢٠١٣)، **إدارة المخاطر: إدارة المخاطر-المشتقات المالية – الهندسة المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٩) عنانزة، عز الدين نايف، وعثمان، محمد داوود، (٢٠١٤)، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة البصرة، العراق، المجلد ٦، العدد ١٢، ص، ٢١٥.

المنارة للاستشارات
ww

١٠) عطا، محمد محمد محمد، وبخيت، سيد علي، (٢٠١٠)، معايير مقترحة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي التجاري المصري وتوصيف نموذج لقياس هذه الأخطار، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، المجلد ٢٤، العدد ٢.
١١) مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة، (٢٠٠٧)، "المخاطر الائتمانية تحليلها -قياسها – إدارتها – والحد منها"، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، من ١٦-١٨ نيسان**.
١٢) المطيري، علي مانع صنيهيب شرار، (٢٠١٢)، **دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
١٣) ناصر، طه عليوي، والخفاف، هيثم هاشم، (٢٠١٢)، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل، **مجلة الادارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة ٣٥، العدد ٩.

المراجع الأجنبية:

1) Glautier, Michel, Under down, Brin &Morris, Deigan, (2011), "**Accounting Theory and Practice**", Practice Hall**.**
2) Keegan, Mary, (2004), **Management of Risk "Principles and Concepts" Hm Treasury, the Orange Book**, Working Papers.
3) Dumitru, G., (2011), "The Accounting Information Quality Concept" **Journal of Academic Research in Economics**, Vol. 3, No. 3.

المنارة للاستشارات
ww